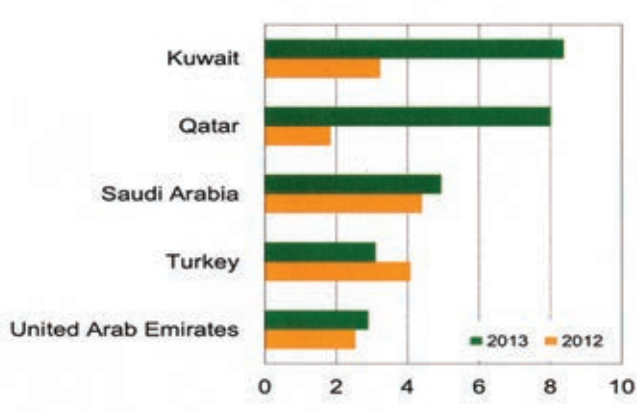


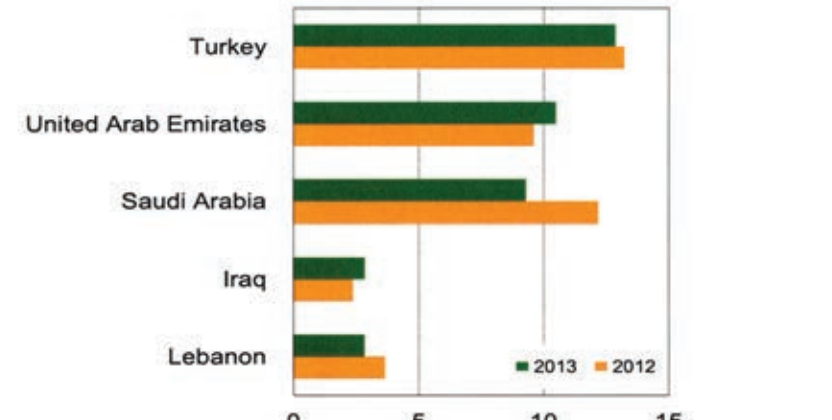


الشكل 2 - أول خمس مستثمرين من غرب آسيا، 2012 و2013 (بملايين الدولارات الأمريكية)



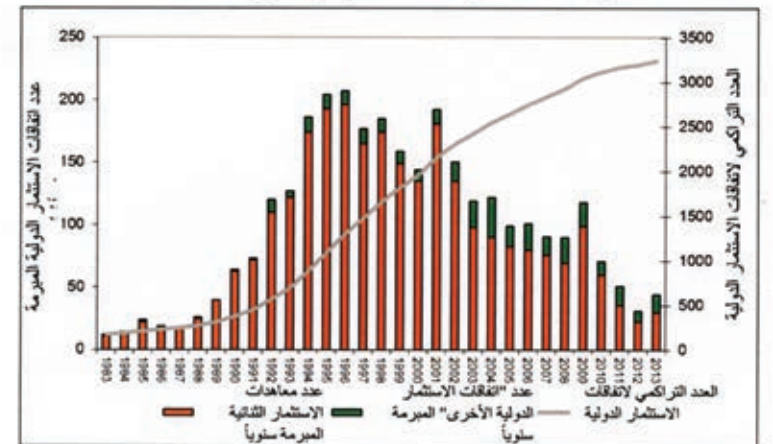
المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014. ملاحظة: يستند ترتيب البلدان إلى حجم صفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2013.

الشكل 1 - الدول الخمس الأولى الممتلقة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من غرب آسيا، 2012 و2013 (بملايين الدولارات الأمريكية)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014. ملاحظة: يستند ترتيب البلدان إلى حجم صفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2013.

الشكل 2 - الاتجاهات في صفقات الاستثمار الدولية الموقعة عليها، 1983-2013



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات صفقات الاستثمار الدولية.

## سنة الثانية على التوالي بعد الأزمة

# الأجنبي المباشر إلى البحرين في ٢٠١٣

## ي يحقق انتعاشا ثابتا ومتصلا منذ عام ٢٠١٢

### المشروع مشترك بين القطاعين العام والخاص البحرين تطلق مشروعها هادفا لدعم موهوبين في الابتكار التقني

الواضحة واحدا من أهم الركائز في المملكة التي يستند إليها إدخال مفهوم الابتكار في طرق التفكير والعمل، ويشارك في هذه الفعالية مجموعة من المؤسسات الحكومية والخاصة، وكذلك العاملون في هذين القطاعين، في سبيل تطوير الأداء الإبداعي والمهني في ذات المجال.

وحسب بيان رسمي فإن برنامج المؤتمر يحوي أهم الاستراتيجيات والخطط التي تعمل على بناء مجتمع مبتكر يهدف إلى الارتقاء بالقطاعين العام والخاص بالمملكة، كما يركز برنامج المؤتمر على التعليم الابتكاري الذي يشكل منصة مساعدة نحو النجاح وتحقيق الابتكار المنشود.

ويوضح المؤتمر كيفية توظيف الابتكار في التقنية المعلوماتية مبنياً تأثير ذلك على الأداء العملي للكثير من الأقسام الإدارية في مجالات مختلفة من القطاعات الحكومية والخاصة، ويؤكد أهمية مبدأ دمج الابتكار مع مختلف الأصعدة لتحقيق أعلى درجات التطوير بين فئات العمل.

وتقام على هامش المؤتمر ورش عمل تركز على ثلاثة محاور أساسية وهي: الابتكار المحمول Mobile Innovation، والابتكار والشبكات الاجتماعية على الإنترنت Social Networks and Innovation، والابتكار لعمك Innovation for Your Business.

وخصصت مساحة لعرض عدد من المشاريع المبتكرة التي شارك فيها الشباب المبتكرون عبر تسجيلهم في مسابقة الابتكار الموازية للفعالية.

ويهدف المؤتمر الذي انطلق أمس برعاية وزير الدولة لشؤون الاتصالات الشيخ فواز بن محمد آل خليفة إلى احتضان المواهب وتحويلها إلى برامج تقنية مبتكرة في مجال استخدامات وتطبيقات التكنولوجيا، إلى جانب وضع خطة عمل لدعم الشباب البحريني لتطوير الابتكار في الأجهزة النقالة، مؤكداً أن البحرين حققت قفزات ملموسة خلال السنوات الأخيرة.

وأكد رئيس مجلس إدارة جمعية شركات تقنيات المعلومات عبيدي العبيدي أن سوق تقنية المعلومات شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، وذلك في ظل الدعم من قبل الجهات المعنية، وقال إنه من المتوقع أن يصل حجم مشاريع تقنية المعلومات خلال الربع الأول من العام المقبل إلى عشرات الملايين من الدولارات، موزعة ما بين البرمجيات وتطوير البرمجيات. وأشار إلى أن استخدامات الإنترنت وتطبيقات المعلومات ترتفع بوتيرة متزايدة في مملكة البحرين، وأضحى أغلب السكان يستخدمون الإنترنت والهواتف الذكية، وذلك يرجع إلى الوعي بأهمية هذه التقنية ودورها في الحركة التكنولوجية والتطور الذي تعيشه المملكة، وهي بدورها تعد بيئة خصبة تمكن الموهوبين من استخدامها ودمجها مع للحصول على ابتكارات تكنولوجية جديدة.

ويقيم هذا المؤتمر تحت مظلة شراكة استراتيجية مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، وجمعية البحرين لشركات التقنية BTECH ومجموعة من الشركات المحلية والدولية، ويُعدّ برسالته

### كتبت: هيام صلاح الدين

شدد خبراء في مجال تقنية المعلومات على أهمية سد الفجوة المتعلقة باحتضان الابتكار والتطوير في عالم تقنية المعلومات في المملكة، وذلك من خلال دعم الموارد البشرية والمواهب التي تسعى لتقديم قيمة مضافة إلى الاقتصاد، وتستحدث وتبتكر كل ما هو جديد.

وقال الخبراء في تصريحات لـ (أخبار الخليج) على هامش (مؤتمر الابتكار التكنولوجي Innovtech) إن «مشروعاً مشتركاً بين القطاع العام والخاص سيقام قريباً في البحرين، من خلال لجنة تم تشكيلها تحت مسمى (لجنة شؤون الابتكار) ستكون مهمتها تقديم الدعم الكامل للطلبة والمهتمين بمجال الابتكار التقني، سواء كان دعماً مادياً أو توفير المساحة والوقت، ويبدأ اليوم التحياح حول حوله وحول المزيد من التفاصيل للخروج به إلى صورته النهائية ومن ثم الإعلان عنه».

وقال رئيس الشركة المنظمة للمؤتمر أحمد الحجري «يعد هذا المشروع هو المشروع المتكامل الذي سوف يدعم الابتكار، ومن المتوقع أن يحقق قفزة فيما يتعلق بحجم الابتكارات، وبالتالي تحقيق قيمة مضافة إلى السوق، ودعم المشاريع الاقتصادية، موضحاً أن البحرين تملك نظرة بعيدة المدى حول قطاع التقنية، لا سيما أن دولة كورنيا على سبيل المثال استطاعت أن تعزز اقتصادها المحلي وأن تحقق استثمارات ضخمة من خلال تنمية الروة البشرية في مجال الهوايات



د. أسرتريت.



د. كوتيا لين.



د. زكريا هجرس.

**وجهات الاستثمار الجديدة**  
وركن التقرير، كما يستنتج من عنوانه الفرعي (الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل)، على توجيه الاستثمار إلى أهداف التنمية المستدامة مثل الحد من الفقر والإدماج الاجتماعي ومكافحة تغير المناخ. ويظهر رصيد الأونكتاد للسياسات العامة أن سياسات الاستثمار الوطنية التي وضعت في عام ٢٠١٣ ظلت موجهة نحو تشجيع الاستثمار وتحريره، وفي الوقت نفسه، توصلت إلى زيادة النسبة الإجمالية لسياسات الاستثمار التفضيلية أو التقييدية، إذا انتقلت من ٢٧٪ إلى ٢٧٪.

وشهدت بلدان من آسيا معظم عمليات تحرير الاستثمار، التي كان جلها متعلقاً بقطاع الاتصالات وقطاع الطاقة. أما القيود واللوائح التنظيمية التي وضعت حديثاً فشملت عدداً من حالات عدم الموافقة على مشاريع استثمارية أجنبية.

ويستنتج التقرير أيضاً أن بعض الحكومات تبدي مخاوف فيما يتعلق بتصفية الاستثمارات من جانب المستثمرين الأجانب، ولأن بعض البلدان تأثرت بالأزمات الاقتصادية والارتفاع المستمر لمعدلات البطالة المحلية، فقد وضعت شروطاً جديدة للموافقة على عمليات الانتقال إلى أماكن أخرى وتسريع العمال. وفضلاً عن ذلك، بدأت بعض بلدان المنشأ بتشجيع استرداد الاستثمارات الخارجية لشركاتها عبر الوطنية.

### حواجز استقطاب الاستثمارات

وتستخدم الحكومات الحواجز على نطاق واسع كأداة من أدوات السياسات العامة لجذب الاستثمار، على الرغم من الانتقادات المستمرة التي تصف هذه الحواجز بأنها فعالة من الناحية الاقتصادية ولكنها تؤدي إلى توزيع غير صائب للأموال العامة، ووفقاً لدراسة أجراها الأونكتاد في عام ٢٠١٣، يتصل أكثر من نصف تدابير التحرير أو التشجيع أو التيسير بتقديم الحوافز للاستثمار.

ووجدت دراسة أجراها الأونكتاد مؤخراً بشأن وكالات تشجيع الاستثمار أن تركيز حوافز الاستثمار ينصب بقدر أكبر على أهداف النمو الاقتصادي، ويقدر أقل على التنمية المستدامة، وفي حين يمكن استخدام حوافز الاستثمار كأداة للضيق عندما في تحقيق أهداف السياسات العامة النافعة في حد ذاتها - مثل إيجاد فرص العمل، ونقل المهارات، والبحث والتطوير، وتوليد الصادرات، وإقامة روابط مع الشركات المحلية، فإن ربط خطط حوافز الاستثمار بأهداف التنمية المستدامة التي ستحدث في عام ٢٠١٥، قد يجعلها أداة سياسات عامة أكثر فعالية في معالجة إخفاقات السوق، وقد يتيج رداً على انتقاد الطريقة التي تستخدم بها حوافز

### د. هجرس: تدفق الاستثمارات إلى الخارج لا يعني هروبها بل استثمار أرباحها في منطقة أخرى

الاستثمار عادة، وفضلاً عن ذلك، ينبغي للحكومات أن تقيم بعناية استراتيجياتها المتعلقة بالحوافز وأن تعزز ممارساتها في مجال الرصد والتقييم، حسبما جاء في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤. وعلى الصعيد الدولي، شهد عام ٢٠١٣، ثنائية متزايدة في مجال إبرام معاهدات الاستثمار؛ فقد تسارعت الوتيرة التي ترمم بها اتفاقات الاستثمار الدولية بعدما شهدت عدة سنوات من التراجع.

### اتفاقيات استثمار دولية

وأصبح نظام اتفاقيات الاستثمار الدولية يتألف من قرابة ٣٢٤٠ اتفاقاً في نهاية العام مع إضافة ٣٠ من معاهدات الاستثمار الثنائية الجديدة و١٤ اتفاقاً استثمار دولي آخر.

ومن بين البلدان التي كانت نشطة جداً في إبرام معاهدات استثمار ثنائية في عام ٢٠١٣ الكويت (٧)، وتركيا والإمارات العربية المتحدة (٤ لكل بلد)، واليابان وموريشيوس وجمهورية تنزانيا المتحدة (٣ لكل بلد). وفي الوقت نفسه هناك عدد متزايد من البلدان النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي أخذت تتصل عن نظام اتفاقات الاستثمار الدولية.

ويتخلل الاتجاه التصاعدي للتصاعد نحو إبرام المعاهدات في تزايد الدينامية (بتزايد عدد البلدان المشاركة في جولات تفاوضية تتواتر بوتيرة سريعة غير مسبوقة) وفي تزايد عمق ونطاق القضايا التي يجري تناولها. وحالياً، يتبع المتفاوضون بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية على نحو متزايد نهجاً جديدة حبال الأحكام الراهنة لاتفاقيات الاستثمار الدولية (مثل سمات التنمية المستدامة وأحكامها التي تجلب بعداً خاصاً بالتحرير إلى اتفاقات الاستثمار الدولية) أو تعزز بعض عناصر حماية الاستثمار. ويضيفون مسائل جديدة إلى جدول أعمال التفاوض.

